

كوٌّ مارٌ عٌبراق
داد كاير بالآي ئيتبيحادى

جمهوريَّةِ العَرَاقِ
المُحْكَمَةُ الْإِتَّحَادِيَّةُ الْعُلَيَا

العدد: ١٢٠ / ١٣٤ / اتحادية

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقيبendi وعبد صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: ١ - زياد طارق احمد ذرب وكيله المحامي مشتاق رعد فرج .

٢ - سهاد فاضل حميد العبيدي وكيلها المحامي وليد مسلم ابراهيم .

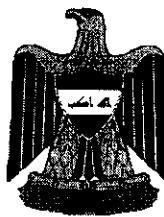
٣ - علي عبو احمد علي الحديدي وكيله المحامي محمد السيد جاسم .

المدعي عليه: رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته وكيله الموظفان الحقوقيان سالم طه ياسين وهيثم ماجد سالم.

الشخص الثالث (الاستيضاح): المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / اضافة لوظيفته / وكيله الموظف الحقوقي احمد حسن عبد .

الادعاء:

اقام المدعين كل من زياد طارق احمد ذرب الدعوى المرقمة ٢٠١٤/١٢٠ وسهاد فاضل حميد الدعوى المرقمة ٢٠١٤/١٣٠ وعلي عبو احمد علي الدعوى المرقمة ٢٠١٤/١٣٤ والموددة جميعها بدعوى واحدة هي الدعوى ٢٠١٤/١٢٠ لأنها الاسيق في التقديم وقد طلب المدعي الاول زياد طارق احمد ذرب الحكم بعدم صحة عضوية النائب نجم عبد الله لكون المدعي وحسب الادعاء والنائب المستقيل فلاح حسن زيدان من كتلة واحدة وهي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية وان كان من محافظتين مختلفتين ولكن هناك ما يويند الادعاء بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ قانون استبدال اعضاء مجلس النواب وان ترشيح النائب نجم عبد الله زغير ادى الى حرمان كتلة الحل من حقها بترشيح احد اعضائها من محافظة اخرى ، اما المدعية سهاد فاضل حميد فتدعي بأن النائب المستقيل فلاح حسن زيدان كان مرشحاً عن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) المنضوية ضمن ائتلاف متعدد للإصلاح وانها من ذات الائتلاف وان كان من محافظة اخرى غير محافظة النائب المستقيل فلاح حسن زيدان وتدعى انها احق من النائب البديل نجم عبد الله زغير لأشغال المقعد النيابي الشاغر كونه من غير كتلة النائب



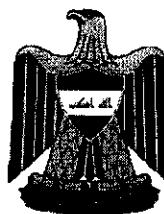
كو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآبي ئيتنقىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ٢٠١٤/١٣٠/١٢٠

المستقيل حسب ادعائها ، وفي ضوء ذلك فهي تطالب باشغل المقعد الشاغر بدلاً عنه وبالنسبة للنائب علي عبو احمد علي فهو يدعى بأن النائب البديل نجم عبد الله زغير قد دخل الانتخابات عن كيان للعراق متخدون في حين انه من كتلة الحل ومن محافظة نينوى أي ذات محافظة النائب المستقيل فلاح حسن ويطلب الحكم بعدم صحة عضوية النائب البديل نجم عبد الله ، وبعد ورود الدعوى وتسجيلها وتعيين موعد للمرافعة وتبلیغ اطرافها والشخص الثالث المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والذي قدم لائحة توضيحية بعد (١٦٤) في ٢٠١٥/٢/٤ بين فيها ان المدعى زيد طارق و سهاد فاضل ينتميان الى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) وان الاول مرشح عن محافظة بغداد اما الثانية فهي مرشحة عن محافظة صلاح الدين اما المدعى علي عبو احمد علي فهو مرشح عن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) ولكن عن محافظة نينوى في حين ان النائب المستقيل فلاح حسن زيدان والنائب البديل نجم عبد الله زغير فهم ينتميان الى كيان للعراق متخدون وكلاهما مرشحان عن محافظة نينوى ، وفي اليوم المعين للمرافعة كرر وكلاء المدعى اقوالهم وطلباتهم السابقة كرر وكيل المدعى عليه اضافة لوظيفته وطبا رد الدعوى للأسباب التي اوردها في نواحهم السابقة وكرر وكيل الشخص الثالث ما ورد بلائحة التوضيحية وحيث ان المحكمة اكملت تدقيقاتها لذا قرر افهام خاتم المرافعة وافهم الحكم علينا .

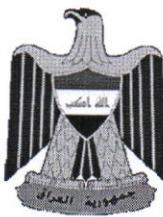
القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى في الدعوى الموحدة (٢٠١٤/١٣٠) و (٢٠١٤/١٣٤) و (٢٠١٤/١٣٥) قد طعنوا جميعهم بقرار مجلس النواب بالمصادقة على ترشيح النائب نجم عبد الله زغير الهيبي لعدم صحته للأسباب التي اوردها كل منهم في دعواه ، فالمدعى زيد طارق احمد ذرب بين بأنه والنائب المستقيل فلاح حسن زيدان من كتلة واحدة وهي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) وانه اي المدعى وان كان من غير محافظة النائب المستقيل لكن كذلك لا يمنع من اشغاله للمقعد النسبي بدلاً عنه لأن هناك كما يدعى ما يؤيد رأيه هذا في قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ سبما وان النائب نجم عبد الله زغير ادى الى حرمان كتلة الحل من ترشيح احد اعضاءها من



محافظة أخرى ، واما المدعية سهاد فاضل حميد العبيدي فقد ادعت بأن النائب المستقيل فلاخ حسن زيدان قد تم ترشيحه عن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) المنضوية ضمن ائتلاف متحدون للإصلاح وهي ايضاً من ذات الائتلاف ومرشحه عن محافظة صلاح الدين وبذلك وحسب الادعاء فهي الاحق بأشغال المقعد النبأي الشاغر بدلاً عن النائب نجم عبد الله زغير لكونه من كتلة اخرى غير كتلة النائب المستقيل فلاخ حسن وبالنسبة للنائب علي عبو احمد علي فيدعي في دعواه الموحدة مع بقية الداعوى بأن النائب المطعون بعضويته نجم عبد الله زغير قد دخل الانتخابات عن كيان للعراق متحدون في انه دخل الانتخابات مرشحاً عن كتلة الحل وعن محافظة نينوى وبذلك فهو يحل تلقائياً بدلاً عن النائب المستقيل فلاخ حسن زيدان كونهما من ذات الكتلة والمحافظة ، ومن تدقيق الداعوى الموحدة والاطلاع على ما جاء باللائحة التوضيحية المرقمة (١٦٤) في ٢٠١٥/٢٠١٥ المقدمة من الشخص الثالث المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي وردت بناءً على استفسار من المحكمة في جلسة ٢٠١٤/١٢/١٨ نجد انها تضمنت كون المدعى زيدان طارق وسهاد فاضل ينتميان الى الكيان السياسي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل) وان الاول مرشح عن محافظة بغداد واما الثانية فهي مرشحة عن محافظة صلاح الدين ، في حين ان المدعى علي عبو احمد مرشح عن محافظة نينوى وينتمي الى الكيان السياسي (الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (الحل)) ونجد ايضاً من اللائحة ان النائب المستقيل فلاخ حسن زيدان والنائب المطعون بصفة عضويته نجم عبد الله زغير ينتميان الى الكتلة السياسية (العراق متحدون) وكلاهما مرشحين عن محافظة نينوى وحيث ان قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ نص في المادة (٢/٢) منه على ما يلي ((اذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة الذي حددها القانون الانتخابي ، فيعوض من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حال استنفاذ اسماء المرشحين في محافظة ما فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح اخر على ان يكون من بين مرشحين الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة اخرى ومن الذين سبق للمفوضية ان صادقت على ترشيحهم)) وحيث قد تأيد المحكمة ان النائب المستقيل فلاخ حسن زيدان والنائب البديل نجم عبد الله زغير تطبق عليهما شروط المادة القانونية اعلاه كونهما من

بسم الله الرحمن الرحيم



كوٌّ مارٌ عٌبراق
داد كاٍي بالآي ئٌيتٌ تٌحادٌي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٠١٤/١٣٤/١٢٠

نفس الكتلة السياسية ومن ذات المحافظة ، وان شرطي النص اعلاه لا ينطبقان على المدعين المشار اليهم فتكون دعواهم محكومة بالرد . عليه قرر الحكم برد دعوى المدعين وتحميلهم المصارييف واتعاب المحاماة بالتساوي لوكيلا المدعى عليه الحقوقيان سالم طه ياسين وهيثم ماجد سالم مبلغاً وقدره مائة الف دينار يقسم بينهما بالتساوي وصدر القرار باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من دستور جمهورية العراق وبالاتفاق في ٢٠١٥/٢/١٧ .

الرئيس
مدحت محمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم طه محمد

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبendi

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين عباس ابو التمن